الفصل السابع عشر

بَعْضُ المشكلات الاقتصادية

باكستان تشْبه أكثر بلاد آسيا وافريقيا واميركا الوسطى إذْ هي، بالتعبير الدارج الآن، «بلاد متخلفة» وهذا يعني انها بالمقارنة لبلاد شمال أميركا وأوروبا، فقيرة وتعتمد عليهم للمساعدة في تحسين أوضاعها.

ومثل هذا الكتاب ـ الذي بين أيديكم ـ لا يحتاج تَفْصيل النواقص الموجودة في البلاد الاستوائية وشبه الاستوائية الأخرى. والذي سنُحاوله في هذا الفصل هو، بكل بساطة، مناقشة بَعْض أهم المشاكل الاقتصادية الخاصة بباكستان.

في عام ١٩٤٧م كان من أبرز هذه المشاكل افتقادها الكامل تقريباً لصناعة حديثة، أغلب الدول المتخلفة تفْتَقدُ ذلك طبعاً، ولكن افتقاد باكستان للصناعة كان شديداً. فكما ذكرنا في الفصل السابق، عندما قسمت شبه القارة لم تنل باكستان معملاً واحداً للسلاح والذخيرة. وينْسَحبُ هذا الوضع على كل الصناعات من أي نوع كانت. فلقد «صدف» أن كل المؤسسات الصناعية كانت في الناحية الهنْدية. وربما لم يكن لدى الأجانب أي انطباع حسن عن باكستان في سنواتها الأولى إلا في جهودها الدائبة التي بذلَتها لتغيير هذا الوضع. ولقد تنبأ القادةُ السياسيون الهنْدوس أن هذا الوضع سيقود حتماً إلى انهيار باكستان. ولكن زعماء باكستان الذين اختزنوا حماسهم الشديد منذ قيامها، عقدوا العزم على إثبات خطل تنبوء الزعماء الهندوس في هذا المجال.

وتبعاً لذلك كان زوارُ باكستان بصورة دورية، ككاتب هذه السطور، يُفَاجَؤن دائماً حين يلحظون معامل صناعية انشئت حديثاً أوهي في طريق الإنشاء. وبمقياس غربي ربما لم تكن الصناعات التي أقيمت كبيرة واسعة، ففي باكستان الغربية كانت المنشآت الصناعية موزعة على مساحة واسعة ولكنها تحتاج لانتباه وعناية. ربما كانت أهم التغييرات في باكستان الشرقية إذْ كانت الأمور فيها هزيلة جداً عند التقسم. فرغم إن ثلاثة أرباع الجوت ـ «الخيش» أو القنب الهنْدي ـ في العالم كُله منْ إنتاجها، لم يكن لديها مَصْنعٌ واحد للجوت، فكل المعامل التي انشئت خلال حكم بريطانيا للهنْد كانتْ حول مدينة (كلكُتا).

ولكن ما إن جاء عام ١٩٥٢ حتى أُصلح هذا الخلل بإقامة مصانع جديدة في (ناراينغانْج) وهي أكبر المعامل على الإطلاق في العالم كله. ومنذ ذلك الحين لم تَعُدْ باكستان تعتمد على الهنْد في صناعة أهم منتجاتها المربحة. ولديها الآن أربعة عَشَر معَمْلا تَصنع ربع محصولها السنوي البالغ مليون طن؛ ويُرسَلُ الباقي للتصنيع في (دندي) باسكتلندا أو في غيرها من المدن الأوروبية والأميركية. كذلك إنجازات الجناح الغربي الهامة من المنسوجات القطنية، وأهمية محصول القطن في باكستان الغربية تعادل أهمية (الجوتْ) الخام في باكستان الشرقية: فهو أهم مدخول للمزارعين. وفي عام ١٩٤٧ كان محصول القطن مليون ونصف باله، ولايذهب منها لمعامل النسيج في باكستان إلا مئة وستون ألفاً فقط. ولكن ما إن حل عام ١٩٥٦ حتى كانت باكستان مكتفية ذاتياً بالمنْسوجات القطنية العامة بل وبدأت في التصدير. كذلك حصل تقدم ملحوظ أيضاً في الصناعات الصوفية والتبغ والسكر والإسمنت والمصنوعات المطاطية والأسمدة ومُبيدات الحشرات. وربما كانت أهم منطقة صناعية في باكستان اليوم هي في أقصى الشمال الغربي بالقرب من مثلث روالبنْدي ـ بيشاورْ ـ داوودخيل.

وتنبأت الهنْد أيضاً بانهيار باكستان بسبب نقص الخبرة المالية لديها. فقبل التقسيم كان أغلب صغار الموظفين في المصارف وشركات التأمين والمؤسسات التجارية الكبيرة من الهندوس أو السيخ وهروب هؤلاء، أو سحبُهم في عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ سبَّبَ مؤقتاً شيئاً من الفوضى. ولكن كان من المذهل كيف أثبت المسلمون قدرتهم بعد ذلك في هذا المجال. ولقد برزَتْ مهارات لم تكن مُتوقعة. وفي الاماكن التي حصل فيها نقصٌ استطاع الحماس والرغبة الصادقة في المساعدة سد فجوة النواقص، وخلال تسعة أشهر تقريباً بدا أنه من المستبْعَد حصول أيّ انهيار بسبب النقص وكشفَ غباءُ المتنبئين الهنْدوس مثلما حدث لبعْضِ الناس في لندن عام ١٩٥٦ حينما تنبؤوا بانهيار النقل البحري في قناة السويس بعد سُحِبَ القباطنة البريطانيون منها.

ثم جاءت أزمة النقد الدولية في أيلول ـ سبتمبرْ ـ عام ١٩٤٩ عندما أذْهلتْ باكستان الهنْد بَلْ والعالم كله بقدرتها على إهمال كل منطقة الإسترليني، وتحاشتْ تخفيض عُمْلتها مصرحةً انها بحاجة للتصنيع وإن تخفيض قيمة الروبية الباكستانية، إذا حصل، سيجعلُ من الصعب عليها استيراد السلع الأساسية للصناعة بالقطع النادر. وكان رد فعْل الهنْد العجيب

هو عدم اعترافها بالقرار الباكستاني، وفرضَتْ على باكستان حصاراً اقتصاديا، ولكن ذلك لم يُفلحْ وكان عليها، بعد ستة عشر شهراً، القبول بقرار باكستان. وكان لردّ فِعْل الهنْد أهمية نفسانية لأنه كشف مُبكراً نياتها التي سببتْ التناقضَ الحاد عام ١٩٥٤ الذي ورد ذكره في الفصل السابق عندما وقعت باكستان اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة الأميركية. ويبدو أن الهنْد لم تستطع أن تصلَ إلى وضْعٍ ذِهْني تعتبر فيه أن لجاراتها الصغيرة الحق في صياغة سياستها المالية والسياسات الأخرى[1].

وبعد تسعة أشهر أسْعَف الحظ اقتصاد باكستان: خلال الحرب الكورية وازدهار سُوق السلع عالمياً، إذْ ارتفعت أسعار الصادرات الباكستانية من موادها الخام ارتفاعاً هائلاً. وبعكْس وَضْع الهنْد، لم تنْزَعج باكستان لنقص المواد الغذائية مثل الهنْد، إذْ كان جناحها الغربي يصدر فائضه من القمح، ولم يحصل إلا نقصُ بسيط في الأرز في الجناح الشرقي. وهكذا رفعَ الضغط عن ميزانيتها القومية الذي كان حاصلاً حتى ذلك الوقت منذ مَنعَتْ الهنْد موقتاً إعطاء باكستان حصتها من السائل النقدي عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ حسبَ الاتفاق، ولفترةٍ قصيرة أصبحت باكستان غنية وأصبحت هي نفسها داخل منطقة القطع النادر.

ومن الحقائقَ التاريخية المؤسفة إن هذه الفترة من الازدهار غير المألوف لم تستغل بأسلوبٍ حكيم فالمصروفات النزقة، خلالها، أسْهمتْ إلى حدٍ كبير في عدم الاستقرار في السنوات العجاف ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨؛ وعلى كل حال فالاحداث (الدرامية) الدولية في أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٤٩، وحزيران ـ يونيو ١٩٥٠ ركزت باكستان كدولةٍ على خريطة العالم ـ بالتعْبير الساخر.، واحتمال انهيارها ليس أكبر من احتمال انهيار أية دولة أخرى من الدول المتخلفة.

ورغْم أن ما ورثته باكستان من مصادر معدنية، عند التقسم، كان أقلّ فقراً مما ورثَتْه من مؤسسات صناعية، إلا إنه لم يكن يستدعي السرور. فبالنسبة لباكستان كانت حصتُها من المعادن ضئيلة جداً وهذا يُفسرُ إلى حدٍ كبير لماذا لم يَسِرْ التصْنيع خلال حُكم البريطانيين بالسرعة المرغوبة في المناطق التي اصبحت بعد ذلك باكستان إذْ لم يكن لديها في الواقع فحم حجري (خمسمئة ألف طن سنوياً فقط) من نوعيةٍ رديئة، ولا فلزات حديد، وقليل جداً

(١) خفضت الباكستان قيمة عملتها بالنسبة للاسترليني عام ١٩٥٥ بعد أن أنجزتْ أغلب ما أرادت شراءه من سلعٍ رئيسة للصناعة من منقطة الدولار.

من البترول في منقطة (آتوك) غَرْب راولبنْدي، ولم يكن لديها معدن مُرْبحٌ مثلما كان (المنغانيز) أو (الثُوريومْ) في الهنْد، إلا إذا اعتُبرَ (الكرُومْ) الموجود في (بالوشسْتَانْ) مماثلاً لذلك، هناك صخور ملحية في هضاب البنْجاب يُستخرجُ منها شيء من الملح في منطقة (خورْ) إلا إن مدْخوله المادي ضعيف. وهذا كل ما في باكستان من ثروةٍ معدنية.

ولم تكن نتائج جهود أحصائيتيّ الجيولوجيا والمهندسين الكبيرة مناسبة بعد ذلك. لقد قام الخبراء البريطانيون والأميركان بالتنقيب عن النفْط، كذلك الخبراء الروس مؤخرا، وبذلوا جهوداً مكثفةً إلا إن تحرياتهم لم تكشفْ حقولا جديدة مهمة بالإضافة لما اكتُشفَ في حقول (آتوكْ)، ولكن أثمرت النتائج الجانبية عن اكتشاف احتياطي كبير من الغازذي النوعية العالية في منطقة (سُووِي) في (بالوشستانْ) وكان لهذا الاكتشاف أهمية كبرى عام ١٩٥٢ إذْ بُوشر باستغلاله بسرعة ومددتْ الأنابيب لنقْله لمناطق بعيدة مثل (كراتْشي) و(مُلتانْ) و(ليالبورْ) مما خَفض حاجة باكستان للطاقة المستوردة إذْ وَفرَها محلياً بكلفةٍ زهيدة. والاكتشاف الهام الآخر كان في تأكيد وجود كميات ضَخمة ذات نوعية عالية من فلْزات الحديد في منطقة (شتْرالْ) الجبلية، إلا أن استخراجه تجاريا سيكون بتكلفة هائلة مما قد يجعلُ الأمر مستحيلا من الناحية المادّية إلاّ إذا تبنّوا طريقاً لنقْلِهِ عبرَ وادي (كونْهارْ) في أفغانسْتان.

هناك مادة أخرى يمكن إدراجها في الواقع تحت عنوان المعادن لم نَذْكرْها وهي: الماء اذْهي مهمة للزراعة ولتوليد الكهْرباء وهي متوفرةٌ بصورةٍ ممتازة في باكستان بأسلوب يَسْهل استغلاله بصورة أسهل في الجناح الغربي مما هو الحال في الجناح الشرقي الذي تغْمُرُه الفيضانات. وبدأ زعماء باكستان منذ قيامها في الاسْتفادة من مصادر المياه إلى الحدِ الأقصى. وأنْشئَتْ سدود جديدة ومشاريع مائية ـ كهربائية، ونفذت بعض المشاريع القديمة التي خُططت خلال الحكم البريطاني، وموّلت إلى حدٍ كبير بالعون الخارجي: ففي باكستان الشرقية أقيمت على نَهْر (كونغولي) فوق (تشيتا غونغْ) وفي الجناح الغربي في (دَرْسَكْ) و(جابان دَرْغايْ) و(تشيكوكي ماليانْ) و(مانغلا)؛ بالإضافة لذلك، مشاريع الري الكبيرة الجديدة بعد إنشاء السدود في (مَيّانْ والي) و(تونْسَا) و(كوتْرِي) وأُنْهيتْ مشاريع بَدَأتْ قبل التقسيم أكبرها سُميَ بسدْ (لويْد) في (سَكّارْ).

ولكن حتى بعد إنجاز كل المشاريع المائية ـ الكهربائية مثل مشروع (مانغْلا) أو المشروع المخطط له في (كوجْرانْ والا)، تبقى إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الكهربائية من

نهر (الإنْدوس) وصغار الانهار من روافده؛ فمثلا هناك موضع لأعالي نهر (الاندوس) فوق (بُونْجي) إذا ٱسْتُحْضِرتْ له المعدات الضرورية لهذا الموقع الجبلي العالي يمكنه وحده ـ حسْب التقديرات ـ أن يُوفر طاقةً وتياراً يكفي حاجة الجناح الغربي كله من باكستان ولسنوات طويلة طويلة.

فعلى المدى الطويل إذنْ، نقصُ الفحم الحجري في باكستان وكذلك النفط ـ على مايبدو ـ لن يُؤثر كثيراً.

وقع خصام مرير لسنوات طويلة، كما هو معروف بين الهنْد وباكستان على موضوع توزيع بَعْض مياه نهر (الإندوس) للريّ، ولم يُحَلّ الموضوع إلاّ في عام ١٩٦١ ليس عن طريق اتفاق مباشر بين الدولتين المتخاصمتين بل عن طريق وساطة صَبُورَةٍ طويلة قام بها البنك الدولي. وخلال الحكم البريطاني كانت أقنية توزيع مياه الري في حوضِ (الإنْدوس) شبكة متكاملة وكانت، آنذاك، أكبر جهاز للري في العالم. وجاء التقسيم ليقطع الشبكة من وسَطها في الناحية الشرقية تاركاً ثلاثة روافد: (سوتلجْ) و(بيزْ) و(رافي) وعدة مُبتديات رئيسة للشبكة في الهنْد فبقيتْ باكستان معتمدة على حُسْن نوايا جارتها الكبرى وعلى القانون الدولي القائم الذي يُعالج هذه الأمور كالجريان المنتظم للماء إلى المناطق الزراعية التي يستغلها ملايين الفلاحين، فالانتظام في الريّ أمر حيوي للزراعة في ذلك المناخ الجاف. وجاء احتلال الهنْد لكشمير في خريف عام ١٩٤٧ ليزيد الأمر سوءاً ـ نظرياً على الأقلّ ـ لأنّها تحكمتْ بالمصادر العالية لنَهْري (شينابْ) و(جيلْهُمْ) أيضاً.وفي نيسان ـ إبريل ـ ١٩٤٨ عرضت الهنْد قَدْرتها على إنْزال الدمار بالزراعة في باكستان بإيقافها لعدّة أسابيع كل مصادر المياه التي تُؤمن الري للاراضي الزراعية حول مدينة (لاهور).

وبطريقة ما، يُعتبر الخلاف الهندي ـ الباكستاني على مياه نَهْر (الإندوس) أخْطرَ وأهمَّ من الخلاف حول كشمير. فاحتمال تحويل السهول الخصبة الواسعة في غرب باكستان إلى صحراء وتحويل المزارعين الميسورين فيها إلى متسولين هو في يد الهنْد. ونشير هنا عابراً للتشابه الغريب الذي تكررّ ذكرُه في هذا الكتاب بين باكستان وإسرائيل وهي الدولة التي ترفض باكستان الاعتراف بها بسبب السياسة الخارجية للأخيرة المبنية على وحدةِ الأمة الإسلامية. فاسرائيل ـ ولو إن المساحة الجغرافية هنا أصغر بكثير ـ ربما كانت خصومتها مع العرب حول مياه الأردن بنفْس الخطورة.

وجوهر الاتفاقية التي فرضها البنْك الدولي على الهنْد وباكستان والتي قَبِلَتْها الدولتان في النهاية هي أن على الهنْد أنْ تستعمل لري أراضيها ثلاثة أنهر شرقية في الحوض وهي (سُوتْلجْ) و(بيزْ) و(راڤي) وعلى باكستان أن تستعمل ثلاثة انهرُ غربية هي (شينابْ) و(جيلهمْ) و(الاندوس)؛ ولتمكين المزارعين الباكستانيين المحتاجين الذين كانوا يستعملون حتى ذلك الحين ماء الأنهر الثلاثة الأولى، قرر إنشاء مجموعة أقنية طويلة تنقل الماء لهم من الأنهر الغربية بتكلفةٍ باهظة، كل تمويلها سيأتي من دولٍ غربية. أما عن قدرة احتمال هذه الأقنية عند إنجازها لمقاومة الضغط الهائل للفيضانات التي تأتي من الهملايا في فَصْل الأمطار الصيفية لمدة عشرة أسابيع وهي في ازدياد مُتنام على مايبدو بسبب قطْع الحراج على السفوح العالية. نقول أما عن موضوع قدرة الاحتمال هذه فهي «صداع» للمهندسين والوزراء أكثر ممّا هي لمؤلفي وقراء الكتب. وبالإضافة للفيضانات يمكن حدوث هزات أرضية، فحوضُ (الإندوس) و(الغانْجي) هي من أكثر مناطق العالم تعرُّضاً للهزات.

وإذا طرنا جواً فوق سهول الينْجاب الغنية المرويه سواء في باكستان أو الهند سنرى بُقعاً متناثرة في وسط الأرض الخضراء الخصبة الواسعة كانما هي بقع قاحلة أو مريضة... كبقع مرض الجذام على جلد المريض. وهذه تَنْتج من إشباع التربة بالمياه، وهي مساحات غير صالحة للزراعة يترسب الملح على سطحها، وهي مثل الفيضانات تتزايد باطراد على مايبدو عاماً بعد عام. وهي نتيجة لم تكن متوقعة للري الشديد المتواصل وهي الآن أحد أكبر الهموم الاقتصادية لباكستان والذي يحدُث هو أن الرطوبة (الماء) يرشح تدريجياً منْ قَعْرِ الأقنية نزولاً في باطن الأرض مما يرفع سوية الطبقة المائية بعامة وتندفع الأملاح إلى سطح الأرض الطيبة مُدمرةً خصوبتها؛ وهكذا تخسر باكستان سنوياً مئة ألف دونم من أجود أرضيها الزراعية. وعلاج ذلك باهظ التكاليف ورغم أن التقارير الصادرة عام ١٩٦٢ بَدَتْ مشجعة إلا إن الخبراء ـ مثل خُبراء الجذام ـ غير متفقين، على مايبدو، على أصلح طُرُقِ العلاج.

وتكون المسألة أقل إزعاجاً لباكستان لوانها بقيت كما كانت عام ١٩٤٧، بلداً يعتمد على تصدير فائض إنتاجه الغذائي. ولكن أكثر الأساليب الزراعية فيها مازالت بدائية ولم تَتوسَّعْ عملية (المكْننة) بالسرعة المأمولة. ومُنذُ قيام باكستان زاد عدد سكانها نحو خمسة عشر مليوناً لذا هانَحنْ نرى أنفسنا حيث انتهينا في آخر الفصل الثالث من هذا الكتاب نواجه بحيرةٍ ما عبّر عنه (فلدْمَنْ) : «ربما كانت أهم نواحي الإنتاج في اقتصاد باكستان هي إنتاجها البشري».